المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

طرق معالجة التضخُّم في الاقتصاد الإِسلامي

الدكتور احمد هادي علي حسن
معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، العراق

الملخص

يتناول هذا البحث موقف الاقتصاد الإسلامي من التضخم وكيفية مواجهته له، لذا فقد اعتمد الباحث لتحقيق أهداف البحث على المنهج الاستنباطي الاستقرائي، والوصفي التحليلي.
ولمقتضيات البحث جعلته على مقدمة ومبحثان وخاتمة كالاتي:
المقدمة واشتملت على : اولاً: مشكلته ، ثانياً : الهدف منه ، ثالثاً : أهمية الموضوع، رابعاً : منهج البحث، خامساً : الصعوبات التي واجهت الباحث، سادساً : اسباب اختيار الموضوع ، سابعاً : خطة البحث .
المبحث الأول: مفهوم التضخم وأنواعه وفيه مطلبان : الأول : مفهوم التضخم لغة واصطلاحا ، والثاني : أنواع التضخم، المبحث الثاني : أسباب التضخم وطرق معالجته في الاقتصاد الإسلامي، ويشتمل على مطلبين : المطلب الأول: أسباب التضخم ،و المطلب الثاني: طرق معالجة التضخم في الاقتصاد الإسلامي.
الخاتمة : وفيها اهم الاستنتاجات التي توصل لها الباحث وبعض التوصيات
وأخيراً ثبت المصادر والمراجع التي اعتمدتها في بحثي المتواضع هذا.

الكلمات المفتاحية: معالجة التضخُّم، الاقتصاد الإِسلامي.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.443

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

Methods of Dealing with Inflation in the Islamic Economy

Dr. Ahmed Hadi Ali Hassan
Institute of Arab History and Scientific Heritage for Graduate Studies, Iraq

ABSTRACT

This research deals with the position of Islamic economics on inflation and how to confront it. Therefore, the researcher relied to achieve the research objectives on the deductive, inductive, and descriptive analytical method.

For the requirements of the research, I made it into an introduction, two chapters, and a conclusion as follows:

The introduction included: First: its problem, second: its objective, third: the importance of the topic, fourth: the research method, fifth: the difficulties that the researcher faced, sixth: the reasons for choosing the topic, seventh: the research plan.

The first topic: the concept of inflation and its types, and there are two demands: the first: the concept of inflation, linguistically and idiomatically, and the second: the types of inflation. Islamic economics.

Conclusion: It includes the most important conclusions reached by the researcher and some recommendations.

Finally, prove the sources and references that I relied on in this modest research.

Keywords: treatment of inflation, Islamic economy.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.443

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الهادي البشير وآله الطيبين الطاهرين وصحابته أجمعين ...
التضخم ـ ظاهرة من الظواهر الاقتصادية التي استرعت انتباه الاقتصاديين على مدار العقود الماضية، و ما ميز هذه الظاهرة عدم ـ اجماع الاقتصاديين على اثر محدد للتضخم ـ على النمو الاقتصادي، و لذلك تكونت فكرة لدى الباحثين الاقتصاديين عن وجود حد معين للتضخم ـ تتغير عنده العلاقة بين التضخم ـ و النمو الاقتصادي .
فقد أصبحت مشكلة التضخم من أكثر المشكلات التي تواجه السياسات النقدية في وقتنا الراهن وفي كثير من بلدان العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية .وقد حاول علماء الاقتصاد البحث عن حلول لهذه المشكلة وضبط تبعاتها التي قد تودي بالاقتصاد ككل .
وشهد العالم عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات جديدة متتالية لم يعرفها من قبل، تتمثل في كل من الكساد، البطالة، التضخم، وغيرها مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة جسدتها عدة مدارس مختلفة ظهرت خلال حقبات زمنية متعاقبة عملت على تشخيص هذه الأزمات وطرق علاجها، كما يعد التضخم من أكبر المشاكل التي تواجه اقتصاديات الدول مهما كان نوع النظام أو المنهج الذي سلكوه وسواء كانت دول نامية أم متقدمة ، فالجميع يعاني من هذه المشكلة في العصر الحديث وبنسب متفاوتة ، ولهذا أهتم المختصون بهذا الجانب ووضعوا له النظريات والفرضيات وأقاموا الحلقات الدراسية وقدموا البحوث الكثيرة التي تبين وتوضح أنواع هذه المشكلة وأسباب ظهورها.

اولاً: مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث بأن هناك الكثير من الجدل الفكري والفلسفي حول موضوعات التضخم من حيث منشأه وأسبابه وأثاره ونظرياته ومعالجاته وكان منبع هذا الجدل تباين الرؤى والفلسفات والأيدولوجيات التي تشكل خلفية لأصحاب هذا الجدل وتبدو المعضلة الفكرية أكثر وضوحاً اذا ما تم التصدي بالبحث باستخدام المنهج المقارن ما بين نظريات اقتصادية تكاد تكون راسخة ومسلماً بها وبين نظرية الاقتصاد الإسلامي التي لازالت تثار حولها الكثير من الجدل

ثانياً : الهدف من البحث

يعد هذا البحث محاولة تشخيصية وتحليلية لدراسة موضوعة التضخم من حيث آثاره ونظرياته وأسبابه في الاقتصاد الاسلامي ، والسعي لتقديم تأطير نظري في موضوع بالغ الأهمية لذا فأن البحث يهدف الى الآتي :

1. دراسة أسلوب استهداف التضخم كأداة من أدوات السياسة النقدية لضبط معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.
2. اظهار مسببات التضخم المحتملة في الاقتصاد الإسلامي وكيفية المعالجة .
3. الخروج بجملة من الاستنتاجات والتوصيات حول المعالجة في الاقتصاد الإسلامي لاحتمالات ظهوره .

ثالثاً : أهمية الموضوع

تنبع أهمية البحث من مشكلة أصيلة هي مشكلة التضخم وتبعاتها ومخاطرها الاقتصادية التي تشكل سلسلة من حلقات متتالية من انخفاض قيمة العملة الوطنية، ارتفاع المستوى العام للأسعار، الخلل في سعر الصرف، والصعوبات التي تواجه معظم الحكومات في الحد من هذه الظاهرة ، لا سيما في الوقت الذي يشهد فيه العالم تعاظماً في العلاقات الاقتصادية الدولية وحرية التجارة الدولية ، وما ينجم عنها من تضخم مستورد ، فضلا" عن اختلاف الرؤى والأفكار الخاصة بالتضخم من حيث مسبباته ومعالجاته في الاقتصاد الإسلامي.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.443

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

رابعاً : منهج البحث

بما أن الموضوع يهدف الى توضيح ظاهرة التضخم والتخلص منها ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية ، لذا فقد اعتمد الباحث لتحقيق أهداف البحث على المنهج الاستنباطي الاستقرائي، والوصفي التحليلي لدراسة الأسس النظرية في مفهوم استهداف التضخم. ولتشخيص المسارات وإظهار تقارب الرؤى والأفكار أو تناقضها بين الباحثين والمنظرين الاقتصاديين الوضعيين والإسلاميين .

خامساً : الصعوبات التي واجهت الباحث

واجهت الباحث جملة من المعوقات والتي يمكن اجمالها بندرة المصادر العلمية التي تصدت لموضوع التضخم عموماً ، وتبدو الصعوبة أكبر اذا ما عرفنا أن بعض منطلقات البحث كانت تعتمد على افتراضات والتي لاشك يحيط بها عنصر الاحتمال الذي يصعب معه التقرير او التسليم بالمعالجة .

سادساً : اسباب اختيار الموضوع :

نظرا للأهمية موضوع التضخم في الوقت الحالي من جهة وتحديات النمو الاقتصادي من جهة اخرى كانت سبباً وراء مبررات ودوافع اختياره ، اضافة لأسباب اخرى اهمها :

1. تعتبر السياسة النقدية موضوعا متجددا و ذلك نتيجة لظهور أدوات حديثة للسياسة النقدية، اضافة الى كون الجهة المختصة بتنفيذ السياسة النقدية و الرقابة عليها ، تشهد ظهور اصلاحات جديدة تواكب العولمة الاقتصادية و التفتح على العالم ، و هذا ما يعني تحديث أدوات و أساليب السياسة النقدية بشكل مستمر.
2. ارتباط الموضوع بظاهرة حتمية ، فلا تكاد تخلو دولة من مشكلة التضخم ، و خطورة هذه المشكلة تعتبر دافعا قويا لاختيار هذا الموضوع.
3. الرغبة في التعرف على الموضوع محل الدراسة نظرا لأهميته على الفرد والمجتمع.
4. مساهمة متواضعة في ان يكون هذا البحث فاتحة لدراسات لاحقة أو نقطة مكملة لدراسات أخرى حول جوانب لم يتم التطرق اليها في موضوع التضخم.

سابعاً : خطة البحث :

لمقتضيات البحث جعلته على مقدمة ومبحثان وخاتمة كالاتي:

المقدمة واشتملت على : اولاً: مشكلته ، ثانياً : الهدف منه ، ثالثاً : أهمية الموضوع، رابعاً : منهج البحث، خامساً : الصعوبات التي واجهت الباحث، سادساً : اسباب اختيار الموضوع ، سابعاً : خطة البحث .

المبحث الأول: مفهوم التضخم وأنواعه وفيه مطلبان : الأول : مفهوم التضخم لغة واصطلاحا ، والثاني : أنواع التضخم.

المبحث الثاني : أسباب التضخم وطرق معالجته في الاقتصاد الإسلامي، ويشتمل على مطلبين : المطلب الأول: أسباب التضخم ،و المطلب الثاني: طرق معالجة التضخم في الاقتصاد الإسلامي.

الخاتمة : وفيها اهم الاستنتاجات التي توصل لها الباحث وبعض التوصيات

وأخيراً ثبت المصادر والمراجع التي اعتمدتها في بحثي المتواضع هذا.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.443

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

المبحث الأول
مفهوم التضخم وأنواعه

المطلب الأول : مفهوم التضخم لغة واصطلاحا

اولاً : التضخم لغة:

يقول ابن فارس: الضَّادُ وَالْخَاءُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى عِظَمٍ فِي الشَّيْءِ. يُقَالُ: هَذَا ضَخْمٌ وَضُخَامٌ،[1]، والضخم الغليظ في كل شيء **والضخام** بالضم العظيم من كل شيء ، وهو مصدر للفعل الثلاثي ضخم ، وقيل العظيم الجرم الكثير اللحم والجمع ضِخام بالكسر ، قال ويستعار فيقال أمر ضخم وشأن ضخم وطريق ضخم واسع وقد ضخم الشيء ضخما وضخامة وهذا أضخم منه[2]، وقيل : التضخم فِي الاقتصاد زِيَادَة النُّقُود أَو وَسَائِل الدّفع الْأُخْرَى على حَاجَة الْمُعَامَلَات[3].

ثانياً : التضخم اصطلاحا:

لقد أصبحت ظاهرة التضخم معقدة جدا و خاصة بعد التقدم الاقتصادي و الاجتماعي الذي نعيشه اليوم، و تعددت تعاريف هذه الظاهرة و ذلك لتباين الأفكار التي تنطلق من خلالها تلك التعاريف.

ورغم ان فقهاء الشريعة لم يتناولون التضخم ولم يستخدموا المصطلح ولكنهم تناولوا أثاره وأسبابه وقد حاول الفقهاء المعاصرون تلمس تخريج فقهي للتضخم وقد سلكوا في ذلك مسالك عدة[4] :

1. ذهب جماعة من الفقهاء والباحثين الى ان التضخم الذي يعتري النقود الورقية هو من قبيل رخص النقود الاصطلاحية (الفلوس) الذي تكلم عنه الفقهاء المتقدمون[5].

2. ـان التضخم النقدي المفرط نوع من كساد النقود :

فالتضخم المفرط تنخفض فيه قيمة العملة انخفاضا شديدا يلحق بكساد النقود وتجري عليه أحكامه . والتضخم المفرط يخفض قيمة النقود حتى يصير القابض لها كالقابض لما لا كبير منفعة فيه[6].

3 ـ ان التضخم النقدي جائحة من جوائح الأموال : **اذ** ذهب بعض الفقهاء الى أن التضخم النقدي الطارئ على الأوراق النقدية يعد جائحة من الجوائح التي

---

(1) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،: 1399هـ - 1979م، 3/ 394.

(2) لسان العرب،: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، دار صادر – بيروت، ط/3، 1414 هـ، 12/ 353، مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط/5، 1420هـ - ـــــ 1999م، ص 183.

(3) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة،(د.ط،د.ت) 1/ 536.

(4) ينظر: التضخم النقدي في الفقه الإسلامي ، د. خالد بن عبدالله بن محمد المصلح ، دار أبن الجوزي للنشر والتوزيع، الدمام ،السعودية، ط/1 ، 1427هـ ، ص 132.

(5) ينظر: شرح القواعد الفقهية ، احمد الزرقا ،دار الغرب الاسلامي، ط/1، 1403 هـ، ص174، قاعدة المثلي والقيمي في الفقه الإسلامي ، د. علي القرة داغي، الناشرون العرب ، 1413هـ ، ص203 .

(6) ينظر: التضخم النقدي في الفقه الإسلامي ، المصلح ،ص 134.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.443

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

تصيب الأموال[1].

4- ان التضخم النقدي فيه ما هو ضريبة غير مباشرة تفرض على السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد[2] .

5- ان التضخم حادثة جديدة ، لم يسبق أن تناولها الفقهاء فلا تندرج فيما تكلموا عنه من رخص النقود الاصطلاحية الفلوس[3].

أما تعريفه عند علماء الاقتصاد فقد حاول الباحثون تحديد مفهوم جامِع مانِع للتضخم كلٌ حسب وجهة نظره متأثرا" بخلفيته العلمية والعملية ، فقد تناوله البعض بوصفه زيادة في الأسعار والأخرون عدوه اختلالا" في التوازنات وفي رؤية أخرى وصف بأنه زيادة في كمية المعروض النقدي:

1. فمنهم من عرفه من الجانب النقدي، فقاموا بتعريفه من خلال أسبابه و هناك آخرون تركزوا على الجانب السعري للظاهرة فأتو بتعريف من خلال أثارها .[4]
2. ويعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، أو هو الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد حيث هده القيمة تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع و الخدمات الممكن شراءها لهذه الوحدة من النقد [5].
3. وعرف التضخم بأنه: الارتفاع المستمر في الأسعار نتيجة لاختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي[6].
4. وعرف التضخم بأنه :عدم استجابة العرض الكلي لعوامل الانتاج إلى الطلب الكلي الفعلي والذي يؤدي على الغالب إلى ارتفاع متواصل في مستوى الأسعار[7]
5. وعرف التضخم بأنه: زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أي ارتفاع المستوى العام للأسعار[8].

يلاحظ أن جميع التعاريف السابقة للتضخم. تعكس حالة من حالات التضخم المتنوعة وتفسره وفق وجهة نظرٍ معينة. وهذا ما ينسجم مع عدم وجود تعريف موحد لهذه الظاهرة حتى الآن.

ومما تقدم يستخلص الباحث تعريفا للتضخم الذي يعد ظاهرة اقتصادية نقدية ناتجة عن الارتفاع المستمر و المتواصل للأسعار نتيجة للاختلالات في الهيكل الاقتصادي والنقدي (الإنتاج و النقود) أي عدم التوازنات الاقتصادية الحاصلة في جميع القطاعات وعدم التنسيق و التكامل بين: (الطلب الكلي، العرض الكلي، الأجور، الإنتاج) و هذه الاختلالات قد تكون عاملا أساسيا في ارتفاع المستوى العام للأسعار و انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي حدوث السبب المباشر للتضخم.

---

(1) حكم الشرع في تعديل ما ترتب بذمة المدين عبدالله بن بيه ، مجلة العلوم الشرعية ، الرياض ، العدد/ 30، 1437 ، ص117.

(2) ينظر: اقتصاديات النقود ، د. عبد الرحمن يسري، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، 1979م ، ص91 .

(3) ينظر: التضخم المالي ، د. غازي حسين عناية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 1405 هـ ــ 1985م ، ص 56 .

(4) ينظر: اقتصاديات النقود ، زينب حسين عوض الله، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ط/1، 1994م، ص74، اقتصاديات اقتصاديات النقود والمال، د.مجدي محمود شهاب ،دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية ، ط/1، 2000 م، ص69.

(5) .ينظر: النظرية الاقتصادية الكلية، د.صقر أحمد، وكالة المطبوعات 27 – شارع فهد السالم ، الكويت، 1977 ،ص42، الاقتصاد الكلي، د.كاظم جاسم العيساوي ود. محمود الوادي، المستقبل للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط/1420،1هـ ، 2000م . ص35، اقتصاديات النقود و البنوك، ضياء مجيد الموسوي، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، ط/1، 2008م، ص83.

(6) ينظر: مبادئ علم الاقتصاد ، خضير عبد المجيد عقل، دار الأمل للنشر والتوزيع ، اربد، ط/2 ،1994م، ،ص164.

(7) ينظر: النقود والمصارف.، رضوان العمار مديرية الكتب والمطبوعات جامعة تشرين سورية: ط/1، 1995، ص127.

(8) مبادئ الاقتصاد ، حربي محمد موسى عريقات ، دار النشر والتوزيع، عمان ،ط/1، 1994،ص182.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.443

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

المطلب الثاني : أنواع التضخم

تعدد المعايير التي يستند إليها في تعريف التضخم وتوضيح مفهومه، وانطلاقاً منها صنف الباحثون التضخم على أنواع عدة منطلقين من أسس أو وجهات نظر مختلفة تبعا لخلفياتهم[1] ، إلا أن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض، حيث تشترك في بعض الخصائص، والتي من أهمها خاصية عجز النقود عن أداء وظائفها أداءً كاملاً [2]

و تولي الكثير من المراجع اهتمامها الأكبر في تقسيم أنواع التضخم إلى:

اولاً : **من حيث قوته.**

ويصنف التضخم من حيث قوته الى:

1. **التضخم الجامح أو المفرط:** وهذا النوع من اخطر أنواع التضخم، و فيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جدا، و تتناقص قيمة العملة إلى درجة تصبح فيها زهيدة وذات قيمة تافهة جدا.

و هو تضخم تصاعدي ترتفع فيه الأسعار و الأجور شيئا فشيئا، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغوط على الأسعار و بالتالي ردود أفعال تنتج المزيد من التضخم، وبذلك فان هذا النوع من التضخم يغذي نفسه بنفسه.[3]

و ينشأ هذا التضخم نتيجة لما يلي:

أ. انهيار النشاط الاقتصادي.

ب. عدم مقدرة الحكومة على ضبط الأمور الاقتصادية.

ت. لجوء الحكومة إلى تخفيض قيمة العملة بشكل حاد، وذلك للتخلص من التزاماتها الخارجية .

ث. الحروب المدمرة [4].

2. **التضخم الزاحف أو التدريجي أو المتسلق**

و يقصد به الارتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل متوسط، و هذا النوع من التضخم عليه خلاف بين الاقتصاديين، حيث يرى بعضهم في نسبة الارتفاع البسيطة في الأسعار نماء للاقتصاد، ففي أوقات التضخم الزاحف ترتفع أسعار السلع قبل ارتفاع أسعار الموارد فيؤدي ذلك إلى زيادة الأرباح مما يدفع رجال الأعمال إلى زيادة الاستثمارات، بينما يرى البعض الآخر أن الآثار التراكمية لمثل هذا التضخم تكون شديدة ، كما أن التضخم الزاحف يتضاعف بسرعة ويؤدي إلى التضخم الشديد الجامح هذا النوع من التضخم يتصف بارتفاع بطئ في الأسعار الى فترات يكون فيها الطلب الكلي معتدلا" ولا يتمخض عنه ارتفاعات حادة في الأسعار أي أن مستوى الأسعار يرتفع بمعدلات معتدلة ولكن بشكل دائم أو مستمر ويحدث عندما تزداد القوة الشرائية بصفة دائمة بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في عرض كل من السلع وعوامل الإنتاج[5] .

---

[1] ينظر: التضخم المالي ، عناية ، ص 56 ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، خالد الوزني ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط/3، 1999م ، ص 257

[2] ينظر: نظرية التضخم، نبيل الروبي. مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ط/2 ،1984، ص25.

[3] ينظر : النقود والبنوك ، د. عوض فاضل اسماعيل الدليمي وزارة التعليم العالي ، جامعة بغداد ، ط/1، 1990 ، ص 633، التضخم و الكساد الأسباب و الحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، وضاح نجيب رجب0دار النفائس للنشر و التوزيع ،عمان، ط/1، 2010 ، ص 25.

[4] ينظر: النظريات النقدية ، مروان عطوان ،0دار البحث للطباعة و النشر ، الاردن، ط/1، 1990، ص172.

[5] ينظر: مبادئ الاقتصاد الكلي ، د. عبد الوهاب الأمين ،دار المعرفة ، الكويت، ط/1983،2م، ص196– 198 . مبادئ الاقتصاد ، عريقات ،ص187 ،مبادئ الاقتصاد د. عارف حمو ، دار اللوتس، عمان، ط/1، 1993 ، ص179 . التضخم النقدي في الفقه الإسلامي ، المصلح ،ص 85 .

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.443

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

ثانياً : **من حيث ظهور آثاره من عدمها الى :**

1. المكبوت (المقيد)

و هو عبارة عن حالة يظل فيه المستوى العام للأسعار ثابتا بوسيلة أو بأخرى، لكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن يسبب ارتفاع (انفجاري) في الأسعار في مرحلة لاحقة[1]. وفي هذا النوع من التضخم لا يظهر فيه ارتفاع الأسعار بسبب القيود والضوابط التي تفرضها الدولة وتحول دون ارتفاع الأسعار ، على أن ذلك لا يمنع من تجميع موجودات نقدية سائلة كبيرة يمكن تحويلها الى قوة شرائية فعالة في وقت لاحق[2] . وهنا سيجد فائض الطلب متنفساً له في السوق السوداء مما يشكل تهديداً لفعالية الرقابة الحكومية على الأسعار ونظراً لما يترتب على الدخل الحكومي المباشر من تشويه واساءة في تخصيص الموارد الاقتصادية فقد تضطر الحكومة في النهاية الى اطلاق حرية الأسعار[3] ، وهذا النوع من التضخم ناتج عن خضوع الاقتصاد لرقابة الدولة[4] .

ويحدث التضخم المكبوت في حال زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع و الخدمات و بخاصة عندما تصدر الدولة نقودا و تضعها في التداول دون غطاء من الإنتاج أو من الذهب أو من العملات الأجنبية[5] (و هذا ما يسمى بالتضخم المكبوت)[6].

2. التضخم الطليق، او المكشوف أو الظاهر

و هذا التضخم بعكس التضخم الكامن أو المكبوت، حيث أن الحكومة في هذا النوع من التضخم لا تتدخل لمنع ارتفاع الأسعار فيترك طليقا، فتظهر نتيجته بارتفاع الأسعار شيئا فشيئا، و يتميز هذا التضخم بارتفاع سافر للأسعار و الأجور والنفقات، و ذلك دون أي تدخل من السلطات، وبالتالي مطالبة العمال برفع الأجور بناء على ارتفاع الأسعار، يدفع المستثمرين و المنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم لتغطية التكاليف، و هذا بدوره يؤدي الى ارتفاع أسعار الحاجات الاستهلاكية[7].

ثالثاً : **من حيث أسبابه ومصادره صنف التضخم الى:**

1. تضخم الطلب

هو ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي للسلع و الخدمات على العرض الكلي، و يحدث هذا النوع في حالة عجز الميزانية العامة للدولة، حيث تزيد إنفاقات الحكومة على إيراداتها فتضطر إلى زيادة الكتلة النقدية.[8]

ان ارتفاع مستوى الطلب هو السبب الرئيسي في ارتفاع المستوى العام للأسعار ويصبح الاقتصاد القومي عاجزاً عن انتاج السلع والخدمات لتغطية فائض الطلب عند مستوى التشغيل الكامل أو شبه الكامل للموارد

---

(1) ينظر: مبادئ الاقتصاد ، عريقات ،ص188، النظريات النقدية ، مروان عطوان، ص 240.

(2) ينظر: مبادئ الاقتصاد ، عريقات ،ص189 .

(3) ينظر : النقود والبنوك ، د. عوض فاضل اسماعيل الدليمي ، ص635.

(4) ينظر: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، اسماعيل عبد الرحمن ،حربي محمد موسى عريقات ،دار وائل للنشر ،عمان 0222ط/1، 1999، ص154.

(5) ينظر: النظريات النقدية ، مروان عطوان، ص 198.

(6) مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، عريقات،ص156.

(7) ينظر : التضخم و الكساد الأسباب و الحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، وضاح نجيب رجب ، ص 27، مبادئ الاقتصاد د. عارف حمو ، ص179 .

(8) ينظر : التضخم المالي ، عناية ، ص 66 ، نظرية التضخم، نبيل الروبي، ص25.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.443

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

الاقتصادية[1]. أو هو اختلال التوازن في الأسواق بسبب زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات على المعروض منها ، فتبدأ الأسعار بالارتفاع كنتيجة لتخلف العرض الكلي[2] .

2. تضخم التكاليف:

يحدث هذا النوع عن طريق زيادة التكاليف عند لجوء مالكي عوامل الإنتاج الى زيادة أسعارها لكي تحظى بنصيب أكبر في الناتج الكلي [3]، وهذا يؤدي الى ارتفاع الأسعار، وقد يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة دفع الأجور نتيجة للضغوط التي تمارسها النقابات العمالية على أصحاب الأعمال الساعين الى تحقيق الأرباح . أما التضخم الحاصل نتيجة لرفع الأرباح فأنه يفترض وجود سلطة احتكارية في سوق السلع وهذا المحتكر قد يعمد الى رفع السعر عند الرغبة في زيادة الأرباح [4]. كذلك نشوء ضغوط تضخمية نتيجة لزيادة مستويات الأرباح بمعدلات أسرع من نمو الإنتاج[5].

رابعاً : **من حيث مصدره الى: (التضخم المستورد والمحلي) :**

1. **التضخم المستورد:** يظهر هذا النوع من التضخم في البلدان الصغيرة و النامية، و التي تستورد معظم السلع و الخدمات من الخارج، فنتيجة لارتفاع الأسعار في الدول المصنعة ترتفع هذه الأسعار في الدول المستوردة[6]، وذلك لأنه لم يعد التضخم محصورا" ضمن الحدود الإقليمية للدول بل أصبح ينتقل فيما بين الدول عن طريق التبادل التجاري[7] . سبب بروز هذا النوع الى الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج ،وهذا النوع من الصعوبة السيطرة عليه لأنه تضخم مستوردٌ [8]. وفي هذا المجال فأن سبب معاناة الدول النامية من هذا النوع من التضخم نتيجة الاعتماد الكبير على السلع المستوردة سواء كانت هذه السلع انتاجية أو استهلاكية، تلك المستوردات التي تتميز بالارتفاع المستمر للأسعار، ونتيجة لتبعية اقتصاديات تلك الدول لاقتصاديات الدول المتقدمة فأن اية أزمة أو مرض يصيب اقتصاد الأخيرة ينتقل الى الدول النامية بسهولة وبسرعة . ولعدم التوازن في حصيلة صادرات المواد الأولية في الارتفاع بمعدلات مماثلة لقيمة السلع المستوردة الأمر الذي يؤدي الى صعوبات في ميزان المدفوعات وتدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية وانعكاساتها على مستوى الأسعار الداخلية[9].

---

[1] ينظر: مبادئ الاقتصاد د. عارف حمو ، ص181– 183.
[2] ينظر: مبادئ الاقتصاد الكلي ، د. الأمين ، ص198 وما بعدها
[3] ينظر : النقود و البنوك، جمال خريس ،أيمن أبو خضير ،عماد خصاونة ، دار الميسرة للنشر و الطباعة و التوزيع ، عمان ،ط/1، 2002 ، ،ص 130.
[4] ينظر: مبادئ الاقتصاد ، حمو، ص 182 .
[5] ينظر : النقود والبنوك ، الدليمي ، ص656 .
[6] ينظر: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، عريقات،ص152.
[7] ينظر: التضخم والنظام النقدي الدولي، اوتمار ايمنجر ، وجانوس فيكيت ، ترجمة د. محمد عزيز ، دار الطليعة ، بيروت، ط/1، 1974 ، ص19ـــ22 .
[8] ينظر: الاقتصاد الكلي، د. العيساوي ، ص126 ، النقود و المصارف و الأسواق المالية، عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى 0دار الحامد للنشر و التوزيع ،عمان ، ط/1، 2004، ص459.
[9] ينظر : النقود والبنوك ، د. الدليمي ص660 ، في الاقتصاد، بوشاشي بوعلام الأمين ، دار المحمدية العامة ،الجزائر، ط/1، 1995، ،ص237.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.443

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

المبحث الثاني
أسباب التضخم وطرق معالجته في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الأول: أسباب التضخم

لقد حاولت دراسات عديدة تفسير **أسباب التضخم وتوصلت الى انها تتجلى** في اختلال معادلة التوازن بين الطلب والعرض ، واتفق الباحثون على أن أسباب التضخم تتباين تبعاً لأنواعه،

1. **العامل النقدي :** وهذا العامل يفسر ظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار في أي فترة زمنية على أساس الزيادة في كمية النقود . وأن هذه الزيادة بنسبة معينة تؤدي الى ارتفاع الأسعار بذات النسبة وهذا التفسير لارتفاع المستوى العام للأسعار هو الذي تفرضه نظرية كمية النقود التقليدية ، مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها أي أن كمية النقود تعد سببا" وخاصية مميزة للتضخم . ويقول أصحاب التحليل النقدي بأن تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار يتطلب العمل على زيادة كمية النقود بنفس معدل نمو الناتج المحلي.[1]
2. **عامل تضخم الطلب :** ان زيادة الطلب الكلي بمعدلات تفوق العرض الكلي وخاصة عندما يصل الاقتصاد الوطني الى مرحلة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج فأية زيادة في الطلب الكلي بعد ذلك ستؤدي الى ارتفاع الأسعار ، لأن الجهاز الإنتاجي لا يستجيب لزيادة الطلب ، أما عندما يكون الاقتصاد القومي دون مستوى التوظيف الكامل ، فأن أي زيادة في مستوى الطلب الكلي يتبعها زيادة مناسبة في مستوى الإنتاج الكلي من السلع والخدمات مما يؤدي الى عدم ارتفاع الأسعار[2]. لفترة قد تكون قصيرة. وقد تكون الزيادة في الطلب الكلي متأتية متأتية من زيادة النقود .
3. **تضخم التكاليف:** يحدث التضخم في هذه الحالة عن طريق زيادة في تكاليف عوامل الإنتاج وينتج عن ذلك ارتفاع في الأسعار وهذا النوع من التضخم يحدث نتيجة الى رفع الأجور أو كنتيجة لرفع الأرباح ، ورفع الأجور يحدث من قبل النقابات العمالية التي تمارس ضغطا مستمرا على أصحاب الأعمال كلما ارتفعت نفقة المعيشة وكذلك حينما ترتفع أرباح الشركات والمشروعات ، وإذ ان أصحاب الأعمال والمشروعات غايتهم الربح فيعمدون الى رفع السعر وذلك لتحقيق رغبتهم في زيادة الأرباح[3] .

وتحصل هذه الزيادة في الكلفة لأن كل من الأجور والأرباح هي تكاليف لابد وأن تزاول ضغطا على المستوى العام للأسعار فتتجه الأسعار نحو الارتفاع [4] .

---

[1] ينظر: مبادئ الاقتصاد ، د. عارف حمو ، ص 181، مبادئ الاقتصاد، عريقات ص187وما بعدها، مبادئ علم الاقتصاد ، خضير عبد المجيد عقل، ص 165 وما بعدها ،اقتصاديات النقود والمال، شهاب مجدي محمود، ص88 ــ 92.

[2] ينظر : مبادئ علم الاقتصاد ، خضير عبد المجيد عقل ، ص167 ، ،اقتصاديات النقود والمال، شهاب مجدي محمود، ص93ـــ 95.

[3] ينظر: مبادئ الاقتصاد، د. عارف حمو، ص 182، مبادئ الاقتصاد، عريقات، ص90 وما بعدها.

[4] ينظر : النقود والبنوك ، الدليمي ، ص 650 -653 ،،اقتصاديات النقود والمال، شهاب مجدي محمود، ص88 ــ 92، محاضرات في النظريات والسياسات المالية النقدية ، بلعزوز بن علي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية، ط/1، 2006، ص122.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.443

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

المطلب الثاني: طرق معالجة التضخم في الاقتصاد الإسلامي

قد لا تختلف معالجة التضخم في الاقتصاد الإسلامي عنها في الاقتصاد الوضعي من حيث استخدام السياسة المالية والسياسة النقدية الا أنه هناك أدوات قد تستخدم في الاقتصاد الوضعي ولا يمكن ان تستخدم في الاقتصاد الإسلامي لأنها محرمة شرعا .

ففي الاقتصاد الإسلامي يميل ذوو الاختصاص الى استخدام السياسة المالية وأدواتها أكثر من استخدام السياسة النقدية ، ومن هذه الطرق:

1. الزكاة: ركن من اركان الإسلام الخمسة وهي في الشريعة حق يجب في المال [1]. فهي فريضة مالية في الإسلام ويمكن استخدامها في علاج ظاهرة التضخم ، حيث ان للزكاة الاثر البالغ في الجانب الاقتصادي فإنها بما تستقطعه من ارباب المال تدفعهم الى العمل على تعويض ما اخذ منهم[2] . لذلك تعد الزكاة اداة من أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي ومن خلالها يمكن احداث التوازن بين كمية النقد والمعروض السلعي ، عبر استخدام حصيلتها وتوجيهها الوجهة الصحيحة التي تخدم مستحقيها ولا تحدث ضررا" بالاقتصاد القومي بل جعلها تسهم في تخفيف الضغوط التضخمية وذلك من خلال دراسة الواقع الاقتصادي دراسة علمية دقيقة واستخدام الزكاة كأداة مؤثره في هذا الواقع، والأخذ برأي جمهور الفقهاء ورأي الحنفية المتمثل نقدية الزكاة تحصيلا وعينيتها أنفاقاً[3] ، فعند ذاك سوف ينخفض التيار النقدي لأنها حبست جزءً من النقود بالنسبة لزكاة النقدين (وعروض التجارة) وكل الأموال الأخرى التي وجبت فيها الزكاة ، وهو الأخذ براي الجمهور والتأكيد على عينية أنفاقها لفقراء معينين على شكل سلع ، وهذا مما يعزز من التيار العيني وتخفيض من التيار النقدي الأمر الذي يقضي على الضغوط التضخمية ويحقق التوازن بينهما[4].
2. **التوظيف (الضرائب) :** هي أداة من أدوات السياسة المالية المستعملة في علاج ظاهرة التضخم ،وهي ذات أثر فعال في كبح جماح التضخم والحد من الضغوط التضخمية الناتجة عن الزيادة في الطلب فالتضخم الناشئ عن الزيادة في الطلب الكلي من أهم أسبابه ارتفاع القدرة الشرائية لدى الناس مما يزيد رغبتهم في الاستهلاك ، فيتطلب علاج ذلك خفض القدرة الشرائية لتقييد الاستهلاك [5]. وقد أجاز بعض فقهاء المسلمين وضع ضرائب يقول الأمام الغزالي. (وخلا بيت المال عن المال، وأرهقت حاجات الجند إلى ما يكفيهم، وخلت عن مقدار كفايتهم

---

[1] ينظر: المغني ، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ)، مكتبة القاهرة، (د.ط، د.ت) ، 2/ 427، الممتع في شرح المقنع، زين الدين المُنَجَّى بن عثمان بن أسعد ابن المنجى التنوخي الحنبلي (لمتوفى:695 هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسدي - مكة المكرمة، ط/3، 1424 هـ - 2003 م، 1/ 663، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: 885هـ)، دار إحياء التراث العربي ، ط/2،(د.ت) ، 3/ 76.

[2] ينظر: فقه الزكاة، د. يوسف القرضاوي : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1414 هـ - 1994 م ، ص884 .

[3] ينظر : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: 587هـ)، دار الكتب العلمية، ط/2، 1406هـ - 1986م، 225/2، التنبيه على مبادئ التوجيه ، أبو الطاهر إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير التنوخي المهدوي (المتوفى: بعد 536هـ)÷ تحقيق: الدكتور محمد بلحسان، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط/1، 1428 هـ - 2007 م،2/ 803، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي ،: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ)، حقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1، 1419 هـ -1999 م، 2/ 494،

[4] ينظر: الحاجات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الإسلامي ، احمد عواد الكبيسي ، مطبعه العاني - بغداد ، ط/1، 1408 - 1987 م ، ص176 .

[5] التضخم في الفقه الإسلامي ، المصلح : ص379 .

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.443

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

أيديهم، فللإمام أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافيا لهم في الحال) [1] وتبع الشاطبي الغزالي في ذلك وقال (نَّا إِذَا قَرَّرْنَا إِمَامًا مُطَاعًا مُفْتَقِرًا إِلَى تَكْثِيرِ الْجُنُودِ لِسَدِّ الثُّغُورِ وَحِمَايَةِ الْمُلْكِ الْمُتَّسِعِ الْأَقْطَارِ، وَخَلَا بَيْتُ الْمَالِ وَارْتَفَعَتْ حَاجَاتُ الْجُنْدِ إِلَى مَا لَا يَكْفِيهِمْ، فَلِلْإِمَامِ - إِذَا كَانَ عَدْلًا - أَنْ يُوَظِّفَ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ مَا يَرَاهُ كَافِيًا لَهُمْ فِي الْحَالِ، إِلَى أَنْ يَظْهَرَ مَالُ بَيْتِ الْمَالِ)[2].

3. **ترشيد الاستهلاك :** ومن وسائل علاج التضخم في الاقتصاد الإسلامي ترشيد الاستهلاك، وأن هذا الجانب هو الجانب الأهم في الاقتصاد الإسلامي والتوجيه القرآني يطبع سلوكيه الفرد المسلم ، فالاستهلاك يجب أن يخضع لقاعده الاعتدال والوسطية[3] لقوله ﷻ: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ٹ ٹ چ[4] والاستهلاك هو جزء من الطلب الكلي المتكون من الطلب على السلع الاستثمارية والطلب على السلع الاستهلاكية ،[5]. معنى هذا أن الاستهلاك الجانب الأكثر تأثيراً في حجم الطلب الكلي ومن هنا جاءت أهمية ترشيده للحد من نشوء ظاهرة التضخم.

4. **تحريم الأكتناز:** ويطلق الكنز على كل مال لم تؤد منه الحقوق سواء الأصلية كالزكاة او العارضة كفك الأسير وإطعام المضطر وغير ذلك[6]. والكنز يعني حبس المال عن التداول ، ويؤثر ذلك على القيمة النقدية . وفي أكتناز النقود تعطيل لها عن أدائها لوظائفها الضرورية للنشاط الاقتصادي وهذا النهي يشمل الأفراد والدولة [7]. فأكتناز الأموال ثم أطلاقها من المكتنزين يؤدي الى زيادة المعروض النقدي مما يؤثر في صعود الأسعار والتي هي مظهر من مظاهر التضخم. فضلا عن مساهمة الأكتناز في الحد من الاستثمار وإعاقة عجلة النمو الاقتصادي مما ينعكس سلباً على المعروض السلعي والخدماتي الذي يقود للتضخم[8].

5. **تحريم الربا** (الفائدة بلغة العصر)

ان موقف الإسلام من الربا وبكل أنواعه واشكاله موقف واضح وحازم وقاطع فقد حرمه تحريماً تاماً وقد جاءت الآيات القرآنية معلنة تحريمه قال ﷻ: الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَىٰ فَلَهُ مَا

---

[1] شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505 هـ)، تحقيق: د. حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد – بغداد ، ط/1، 1390 هـ - 1971 م.، ص 236.

[2] ينظر : الاعتصام، ، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، ط/1، 1412هـ - 1992م، 2/ 619وما بعدها.

[3] ينظر: الاقتصاد الإسلامي، محمد منذر قحف . دار القلم - الكويت ، ط/1، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م ص ١١٢ وما بعدها.

[4] سورة الإسراء: الآية/ ٢٩.

[5] ينظر: مدخل في علم الاقتصاد، د. عبد المنعم علي، مطابع جامعه الموصل ، ط/1، 1998، ص156 .

[6] أحكام القرآن، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: 543هـ)، راجع أصوله أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا، ادار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/3، 1424 هـ - 2003 م، 2/ 486وما بعدها.

[7] ينظر: قطب مصطفى : المدخرات أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها في الفقه الإسلامي ، دار النفائس ،الأردن،ط/1، 2001 م، ص 95.

[8] ينظر: حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي، مفهومها وأنواعها وأهميتها هاني حسين ، دار الكندي ، اربد، اربد، الأردن،ط/1، 2004م، ص 57 .

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.443

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ [1] ، .وكذلك جاءت السنة النبوية مؤكدة تحريمه فقد روى عبد الله بن مسعود أن الرسول ﷺ قال : (لَعَنَ آكِلَ الرِّبَا، وَمُوكِلَهُ، وَشَاهِدَيْهِ، وَكَاتِبَهُ)[2].

وظاهرة الربا والمراباة تلازم التطور الاقتصادي والتجاري والمالي فعمليات الدفع والقبض ووسائل الإقراض والائتمان وجميع أوجه الانشطة المصرفية الأخرى هي تنبع وتتوسع بفعل وتشابك التبادل للسلع والخدمات [3] .

6. **تحريم الاحتكار**

ان الاحتكار المحظور في الشريعة الإسلامية هو حبس أي شيء تشتد اليه الحاجة ويستعمله الناس في حياتهم ويتضررون من حبسه عنهم ويستوي في ذلك أن يكون الحبس نتيجة شراء أو اختزان وأن يكون من مصر غير مصر[4]. و ذهب بعض الفقهاء الى قصر اثم الاحتكار على الطعام ، الا اننا لا نجد لتخصيصهم هذا من مرجح[5] . وللاحتكار آثار سيئة على الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، و تأثيرها واضحاً في مجال تنشيط ظاهرة التضخم ، فمن هذه الآثار اهدار حرية التجارة والتحكم في الأسواق بحيث يستطيع المحتكر أن يفرض ما يشاء من أسعار على الناس، فيرهقهم ويضرهم في معاشهم وكسبهم [6].

أن تأثير الاحتكار كبير ومؤثر في الدورة الاقتصادية ويؤدي الى تركز الثروة في أيدي قلة فالمحتكر يقرر بطريقة تحكمية ثمن المنتج أو تقرير الكمية التي يرغب في بيعها ويحدد ثمن المنتج عند المستوى الذي يحقق ربحاً أكبر او ما يسمى (الإيراد الاحتكاري)[7]. لهذه الاثار الضارة في الاقتصاد وعلى الناس جاء تحريم الاحتكار ولتخلص الاقتصاد الإسلامي من أكبر المشاكل التي تواجه الاقتصاديات الوضعية والتي تخلق مشاكل أخرى أكبر وهو التضخم .

الخاتمة

الحمد لله ربِّ العالمين في البدء وفي الختام ، والصلاة والسلام على خير الأنام وعلى آله وصحبه ومن ولاه .

لقد منّ الله تعالى عليّ بإتمام هذا البحث ، الذي ولجت من خلاله في لجج المعقول والمنقول ، وتوصلت إلى اهم الاستنتاجات التي توصل لها الباحث وبعض التوصيات وكالآتي :

---

[1] سورة البقرة: الآية ٢٧٥

[2] سنن ابن ماجه ، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: 273هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط/1، 1430 هـ - 2009 م، بَابُ التَّغْلِيظِ فِي الرِّبَا، برقم(2277) 3/ 381، موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: 807هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الدّاراني - عبده علي الكوشك، دار الثقافة العربية، دمشق، ط/1، 1411 - 1990 م ، كتاب البيوع، باب ما نهى عنه في البيع، برقم (1111) 3/ 446 .

[3] ينظر: في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي ، د. فاضل عباس الحسب ، الدار العربية للطباعة ، بغداد ، ط/1، 1399هـ – 1979 ، ص 92 .

[4] ينظر : التجارة في الإسلام ، عبد السميع المصري ، مكتبه الأنجلو مصرية ، 1976 ، ص46 .

[5] ينظر: بناء المجتمع الإسلامي، د نبيل السمالوطي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ط/3، 1418هـ-1998م، ص 195.

[6] ينظر: التجارة في الإسلام ، عبد السميع المصري ، 1976 ، ص47 ، بناء المجتمع الإسلامي، د نبيل السمالوطي، ص ص 198.

[7] ينظر : المنافسة والاحتكار، د. حسين عمر: ـ دار النهضة العربية القاهرة، ط/1، 1960 م ص159 .

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.443

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

أولاً : الاستنتاجات:

1. تبين للباحث من خلال دراسته للتضخم وتحليل اسبابه الملازمة لاقتصاديات كل الدول مهما كان شكل او نوع نظامها الاقتصادي والسياسي.
2. اتضح ان الاقتصاد الاسلامي وفي ظل دولة اسلاميه ملتزمة بكل الثوابت والمبادئ التي جاء بها القران الكريم وما جاءت به السنه المطهرة ، اذا ما تم الالتزام بها وتطبيقها فعليا وعملياً .
3. تبين ان هناك حالات يمكن ان تظهر بعض دلائل التضخم نتيجة الحياد عما يجب اتباعه فيؤدي هذا الابتعاد الى ظهور هذه الافة الخطيرة ، كذلك هناك حالات أخرى يمكن لهذه الظاهرة ان تظهر في جسد الاقتصاد الإسلامي ، منها الحروب والفتن والكوارث الطبيعية التي يمكن ان تشل الاقتصاد ككل . كذلك الغش سواء كان في النقود او السلع والخدمات ، او وجود الاحتكارات التي قد تمارس من قبل الدولة أو من قبل الأفراد او مجموعات معينه ضمن المجتمع .لكن ليس كل عمليه صعود عام للأسعار واستمراره يعد تضخماً.
4. تبين أن الاقتصاد الإسلامي يمتلك معالجة حالات التضخم ذلك لاستناده في هذه المعالجات الى مصادر ثابتة من قرآن كريم وسنة نبوية وما أجمعت عليه الأمة لذا جاءت المعالجات واضحة وواقعية وعملية ممكنة التطبيق .
5. تبين أن للزكاة دور فاعل ومؤثر في كل مفاصل الاقتصاد وإبراز تأثيرها بشكل واضح في معالجة ألتضخم.
6. ان التمسك بالتوازن العام والميزان الحق الذي أقامه رب العزة والمحافظة على هذا التوازن هو الذي يحمي المجتمع والفعاليات الاقتصادية من أي انهيار وان أي خلل في هذا التوازن معناه كوارث في كل النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية .
7. تبين ان الاستهلاك له تأثير كبير على ظاهرة التضخم لما يشكله من نسبة عالية من الأنفاق لذا يعد ترشيد الاستهلاك الذي هو مطلب شرعي من الوسائل المهمة في علاج ظاهرة التضخم الاقتصادي .
8. تبين ان تحريم الاحتكار وتحريم الأكتناز يؤدي الى دوران الأموال وعدم تركزها عند فئة صغيرة ، مما يؤدي الى تحريك عجلة الاقتصاد نحو النمو والرفاهية الاقتصادية .

ثانياً : التوصيات

1. ضرورة ألتمسك بالمبدأ الإسلامي القاضي بتحريم الربا (أو الفائدة) بكل أشكالها وأنواعها لما يترتب عليها من مضار اقتصادية واجتماعية كبيرة سيما وان منظري الاقتصاديات الوضعي بدئوا مؤخرا" بأدراك هذه الحقيقة.
2. ضرورة تفعيل الزكاة وقيام الدولة بالأشراف أو المباشرة بتحصيل الزكاة وأنفاقها بالطرق التي تجعلها تسهم في خلق اقتصاد متوازن وبعيد عن شبح التضخم وعن الكساد الاقتصادي والدولة هي الأقدر على القيام بهذه العملية نظراً لما تمتلكه من إمكانات تسهل هذه الحصيلة وتجعلها في الطريق الأصح .
3. ضرورة التمسك بالشرع الحنيف الذي أوصى بترشيد الأنفاق العام والخاص وترشيد الأنفاق الاستهلاكي بصورة خاصة لأنه يشكل النسبة الأكبر من جانبي الأنفاق .
4. ضرورة إبراز دور الاقتصاد الإسلامي وهنا تقع المسؤولية على علماء الاقتصاد المسلمين وأصحاب رؤوس الأموال في أحلال الاقتصاد الإسلامي البديل عن الاقتصاديات الوضعية التي أثبتت فشلها في معالجة الظواهر الملازمة لهذه الاقتصاديات ومن أبرزها ألتضخم .

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.443

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

المصادر والمراجع

❖ **القرآن الكريم**

1. أحكام القرآن، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: 543هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا، ادار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/3، 1424 هـ - 2003 م.
2. الاعتصام، ، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: 790هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، ط/1، 1412هـ - 1992م.
3. الاقتصاد الإسلامي، محمد منذر قحف . دار القلم - الكويت ، ط/1، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
4. الاقتصاد الكلي، د.كاظم جاسم العيساوي ود. محمود الوادي، المستقبل للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط/1420،1هـ ، 2000م .
5. اقتصاديات النقود ، د. عبد الرحمن يسري، دار الجامعات المصرية ، الأسكندرية ، 1979م.
6. اقتصاديات النقود ، زينب حسين عوض الله، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ط/1، 1994م.
7. اقتصاديات النقود و البنوك، ضياء مجيد الموسوي، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، ط/1، 2008م.
8. اقتصاديات النقود والمال، د.مجدي محمود شهاب ،دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية ، ط/1، 2000 م.
9. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: 885هـ)، دار إحياء التراث العربي،ط/2،(د.ت).
10. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: 587هـ)، دار الكتب العلمية، ط/2، 1406هـ - 1986م.
11. بناء المجتمع الإسلامي، د نبيل السمالوطي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ط/3، 1418هـ-1998م.
12. التجارة في الإسلام ، عبد السميع المصري ، مكتبه الأنجلو مصرية ، 1976 .
13. التضخم المالي ، د. غازي حسين عناية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 1405 هـ ـــ 1985م.
14. التضخم النقدي في الفقه الإسلامي ، د. خالد بن عبدالله بن محمد المصلح ، دار أبن الجوزي للنشر والتوزيع، الدمام ،السعودية، ط/1 ، 1427هـ.
15. التضخم و الكساد الأسباب و الحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، وضاح نجيب رجب0دار النفائس للنشر و التوزيع ،عمان،ط/1، 2010.
16. التضخم والنظام النقدي الدولي، اوتمار ايمنجر ، وجانوس فيكيت ، ترجمة د. محمد عزيز ، دار الطليعة ، بيروت، ط/1، 1974 .
17. التنبيه على مبادئ التوجيه ، أبو الطاهر إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير التنوخي المهدوي (المتوفى: بعد 536هـ)÷ تحقيق: الدكتور محمد بلحسان، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط/1، 1428 هـ - 2007 م.
18. الحاجات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الإسلامي ، احمد عواد الكبيسي ، مطبعه العاني - بغداد،ط/1، 1408 - 1987 م .
19. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي ، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ)، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1، 1419 هـ -1999 م.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.443

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

20. حكم الشرع في تعديل ما ترتب بذمة المدين عبدالله بن بيه ، مجلة العلوم الشرعية ، الرياض ، العدد/ 30، 1437.
21. حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي، مفهومها وأنواعها وأهميتها هاني حسين ، دار الكندي ، اربد، الأردن،ط/1، 2004م.
22. سنن ابن ماجه ، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: 273هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط/1، 1430 هـ - 2009 م.
23. شرح القواعد الفقهية ، احمد الزرقا ،دار الغرب الاسلامي، ط/1، ،1403 هـ .
24. شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505 هـ)، تحقيق: د. حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد – بغداد،ط/1390،1 هـ - 1971 م.
25. فقه الزكاة، د. يوسف القرضاوي : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1414 هـ - 1994 م.
26. في الاقتصاد، بوشاشي بوعلام الأمين،دار المحمدية العامة ،الجزائر، ط/1، 1995.
27. في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي ، د. فاضل عباس الحسب ، الدار العربية للطباعة ، بغداد ، ط/1، 1399هـ – 1979.
28. قاعدة المثلي والقيمي في الفقه الإسلامي ، د. علي القرة داغي، الناشرون العرب ، 1413هـ.
29. قطب مصطفى : المدخرات أحكامها وطرق تكوينها واستثمارها في الفقه الإسلامي ، دار النفائس ،الأردن،ط/1، 2001م، ص 95.
30. لسان العرب،: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، دار صادر – بيروت، ط/3، 1414 هـ.
31. مبادئ الاقتصاد د. عارف حمو ، دار اللوتس، عمان، ط/1، 1993.
32. مبادئ الاقتصاد ، حربي محمد موسى عريقات ، دار النشر والتوزيع، عمان ،ط/1، 1994.
33. مبادئ الاقتصاد الكلي ، خالد الوزني ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط/3، 1999م .
34. مبادئ الاقتصاد الكلي ، د. عبد الوهاب الأمين ،دار المعرفة ، الكويت، ط/1983،2م.
35. مبادئ علم الاقتصاد ، خضير عبد المجيد عقل، دار الأمل للنشر والتوزيع ، اربد، ط/2 ،1994م.
36. محاضرات في النظريات والسياسات المالية النقدية ، بلعزوز بن علي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية، ط/1، 2006.
37. مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط/5، 1420هـ ـــ 1999م.
38. مدخل في علم الاقتصاد، د. عبد المنعم علي، مطابع جامعه الموصل ، ط/1، 1998.
39. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة،(د.ط،د.ت)
40. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،: 1399هـ - 1979م.
41. المغني ، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: 620هـ)، مكتبة القاهرة، (د.ط، د.ت) .

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.443

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (36) أغسطس 2022
Volume (36) August 2022
IJOHSS

42. مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، اسماعيل عبد الرحمن ،حربي محمد موسى عريقات ،دار وائل للنشر ،عمان 0222ط/1، 1999.
43. الممتع في شرح المقنع، زين الدين المُنَجَّى بن عثمان بن أسعد ابن المنجى التنوخي الحنبلي (لمتوفى:695 هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسدي - مكة المكرمة، ط/3، 1424 هـ - 2003 م.
44. المنافسة والاحتكار، د. حسين عمر: ـ دار النهضة العربية القاهرة، ط/1، 1960 م .
45. موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: 807هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الدّاراني - عبده علي الكوشك، دار الثقافة العربية، دمشق، ط/1، 1411 - 1990 م .
46. النظريات النقدية ، مروان عطوان ،0دار البحث للطباعة و النشر ، الاردن، ط/1، 1990.
47. النظرية الاقتصادية الكلية، د.صقر أحمد، وكالة المطبوعات 27 – شارع فهد السالم ، الكويت، 1977 .
48. نظرية التضخم، نبيل الروبي. مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية،ط/2 ،1984.
49. النقود و البنوك، جمال خريس ،أيمن أبو خضير ،عماد خصاونة ، دار الميسرة للنشر و الطباعة و التوزيع،عمان ،ط/1، 002 2.
50. النقود و المصارف و الأسواق المالية، عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى ، دار الحامد للنشر و التوزيع ،عمان ، ط/1، 2004.
51. النقود والبنوك ، د. عوض فاضل اسماعيل الدليمي وزارة التعليم العالي ، جامعة بغداد ، ط/1، 1990 .
52. النقود والمصارف.، رضوان العمار،مديرية الكتب والمطبوعات جامعة تشرين سورية: ط/1، 1995.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.36.2022.443